

حوافز الاستثمار في محافظة بابل تعلنها مؤشرات قطاع السكن والبناء والتشييد

مكي محمد ردام

يلخص مواطنو مدينة الحلة الحلة موضوع البناء والاعمار بعبارة متداولة ... بان الحلة مدينة تكفل اهلهما باعمارها . تشير الى الاهدال الرسمي . والاصرار المسبق في التفرج على الاهدال التدريجي لمعلم هذه المدينة الموصوفة مسبقا بالفحاء . ولم ينل ذلك الاهدال وهذا الاهدال من محو شواهد التاريخ في الكفل وفي بابل وفي الحلة والهاشمية وهي تحذرك بصمت عن اولئك الاجداد العظام ... من جيل الالفية الثانية بعلامة استفهام عن حصيلة تضاعف ثلاثي . الايرادات الضخمة . الزمن . الثورة العلمية . ودعوة منهم للحاق بالماضي الجيد . لا حاجة ان تشير الى ان قطاع السكن والبناء والتشييد . يعد ابرز المؤشرات الرئيسية في قياس مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية لاي نظام كان بل ويعد كذلك من القومات المهمة لمتانة البناء الارتكازي لجميع القطاعات الاخرى سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية .

ان اهم مؤشر لواقع السكن في محافظة بابل يشير الى ان ال ١٤٥١١٤ اسرة تشغل ١٣٣٤٩٩ وحدة سكنية بمواصفات مختلفة . ويغض النظر عن توفر او عدم توفر الشروط الصحية او الرسمية او البيئية لهذه الوحدات تشير الى ١١٦١٥ اسرة تشارك غيرها من الاسر لنفس الوحدة السكنية فان كانت كثافة السكن تعني نسبة المساحة الكلية الى عدد السكان فان كثافة السكان في بابل ٣٥٤٥ متر مربع لكل نسمة وان متوسط حجم الاسرة ثمانية اشخاص مقابل ١٣٣٤٩٩ وحدة سكنية . وبالرغم من عدم انفاق خبراء الاقتصاد والتنمية حول الرقم الامثل لهذين المؤشرين (الكثافة ومتوسط حجم الاسرة) بحسب اهداف وطبيعة الانظمة ان كانت متخلفة او نامية او متقدمة واسباب وعوامل اخرى نابعة من الاختلاف في مفهوم التنمية البشرية واهدافها .

وهذه المؤشرات تعطي واقعا محددا للمسؤولين في وحدات تخطيط المدن ووضع الدراسات والابحاث الميدانية الدقيقة في تحديد وجهات الاستثمار على اسس علمية حديثة ومدروسة . فان الجدول التحليلي رقم (١) المستخلص من جداول المجموعة الاحصائية السنوية لعام ٢٠٠٢ يعكس حاجة ورغبة مواطني هذه المحافظة وسعيهم لتحسين واقع القطاع السكني .

ان يشير الجدول الى محاولة ٤٣٧٥ اسرة تقدمت بطلب اجازة بناء لعام ٢٠٠٢ لغرض تشييد دار سكن على مساحة ١١٣١٠٠٩٨ م٢ بكلفة ٥٨٢٨٨ مليون دينار وكذلك الاقدام لترميم وازافة وتجوير (٨٠٥ دور سكن) قائمة على مساحة ١٤٩٥٢٠ م٢ وبكلفة ٦٢٠٣ ملايين دينار . لتوضيح الحاجة الملحة والضغط الشديد الواقع على الفئات الفقيرة والمتوسطة الناتج عن الانشطار الطبيعي للأسرة سنويا - وضغط كثافة افراد الاسرة الواحدة للمسكن الواحد مما دفع الاسر في مدينة الحلة او الاسر العراقية عموما في حالة تعميم النتائج المحلية على مستوى العراق (الى تقديم اولوية السكن على حساب مستلزمات الحياة الضرورية الاخرى أي ضاغطة على ضرورات الغذاء والملبس والثقافة وغيرها بهدف انشاء (ماوى سكن مناسب) او التخلص من بدل اجار لا يمكن تامينه حتى من قبل الطبقة المتوسطة والاسر ذات الدخل المتوسط من منتسبي الدولة والقطاع الخاص على السواء .

ان العرف المحلي الدارج لا يدخل توظيف الاموال الخاصة لبناء دار سكن ضمن معنى الاستثمار القائم على تحقيق الارباح . بسبب المسؤولية المستمدة من العرف الاجتماعي- التاريخي العراقي في تقديم امتلاك دار سكن على كل اعتبار اخر ومع ذلك فان دافع الاستثمار المحلي لم يكن ميتا او من دون حراك فيعتبر التملل في ظل الظروف الصعبة لاقامة ٣ مشاريع صناعية و ٣١ مشروعا تجاريا وعشرة مشاريع خدمية ودينية بكلفة ٨٣ مليون دينار ٤٢٤ مليون . ماويونا على التوالي، قد ساهمت باعمار مساحة ٢٨٤٢٦ و تشغيل عدد من الايدي العاملة يصل الى ٤١٦٩ عاملا بين ماهر وغير ماهر بحيث استلم هؤلاء (٣٢١٣) مليون



سنة ٢٠٠٢ هي :-
 قيمة المواد الانشائية المستخدمة ٩٩٠ مليون دينار
 الاجور والمزايا ٤٢٤١٩ مليون دينار
 الوقود والزيوت ١٧ مليون دينار
 النقل ١٤ مليون دينار
 ايجار مكائن ٣٠١٦٠٠ مليون دينار
 كلفة ائذثار مكائن ١٢٢٥٠ مليون دينار

دينار كاجور يومية ومصارييف اخرى ٣٥ مليون دينار في حين استخدمت مواد انشائية بقيمة ٢٧١٥٧ مليون دينار (محلية ومستوردة) .
 اما المبادرات الاخرى المتعلقة باجراءات اضافات وتجوير فقد حظي مشروع صناعي واحد ٩ مشاريع تجارية ٤ خدمية ودينية على مساحة ٣٣٣٣٠ بكلفة وصلت الى ١٢٤ مليون دينار .

ولم تنجز عمارة واحدة او مجمع سكني واحد خلال هذا العام . اما العمارات التجارية فكان نصيبها في الاستثمار الوطني المحلي ٧ عمارات على مساحة ٣٣٥١٥ بكلفة ١٤٩ مليون والاضافات شملت عمارتين اثنتين بكلفة ٢٣ مليون و ١٤٩٥٢٠ م٢ في القطاع الصناعي انجز فعلا بناء منشأة صناعية واحدة على مساحة ٢٨ م٢ بكلفة ٣٥ مليون دينار .

اما عدد الابنية الاخرى من دكاكين وفنادق فكانت ٦ فقط شكلت مساحة بنائها ٦٩٧ م٢ بكلفة ٢٩ مليون دينار. اما الابنية ذات الطابع الخدمي والاجتماعي فكان عددها اربعة ابنية ومساحة بنائها ٧٨٢ م٢ بكلفة ٣٣ مليون دينار وثلاثة ابنية فقط شملها الازافة والتجوير بكلفة ٣١ مليون دينار .

مساهمة الدولة :-

ولكي تعطي تغطية شاملة لهذا القطاع لابد من ذكر ان عدد مقاولات الابنية السكنية بلغ ١٥٣ حالة بمبلغ ١١٣٣٩ مليون دينار ولعدد من المنشآت ٣٣ منشأة بمبلغ ٣٣٠٢ مليون دينار . وفي الوقت الذي انعدمت فيه أي حالة لاقامة مشروع صناعي او تجاري استخراجي حظيت القطاعات الاخرى غير السكنية بنصيب معين من احوالة الانشاء كالآتي:-

القطاع	العدد	المبلغ (مليون دينار)
١- الثقافية والصحية	٢٦	١٠٩٦٨
٢- الزراعي	٣	٣٠٨
٣- الماء والكهرباء	٥	٦٧٢
٤- النقل والمواصلات	٢٠	١١٦٥
٥- الخدمات الاخرى	٢٧	٣٧١

ويبلغ عدد المشتغلين في هذه المشاريع لسنة ٢٠٠٢ (٣٥٥) عاملاً ومجموع الاجور ٣٨٦ مليون دينار) .
 ولكي تتكامل صورة واقع قطاع السكن والبناء والتشييد لمحافظة بابل بالاشارة الى مكونات الكلف للابنية والانشاءات المتحققة في

القطاع	العدد	مساحة الارض مساحة الفداه م٢	مساحة البناء م٢	تكلفة مليون دينار	حالة	الاضافة والتجوير
دور سكن	4375	1131538	1131538	25828	805	49230
صناعي	3	1735	2091	83	1	812
تجوي	31	3003	3003	42	4	1795
خدمية ووظيفة	2	4333	1862	80	4	828

القطاع	العدد	مساحة الارض مساحة الفداه م٢	مساحة البناء م٢	تكلفة مليون دينار	حالة	الاضافة والتجوير
دور سكن	1830	175271	175271	417865	338	32803
صناعي	1	378	720	35	—	—
تجوي	7	3215	3215	2922	2	687
القطاع التجاري	5	627	627	79	5	96
فنادق	—	—	—	—	—	—
القطاع الخدمي	3	782	782	33	3	8٠٤

تقرير دولي يحذر من تفاقم أوضاع العمال الفلسطينيين

جنيف / رويترز
 عرضت الدورة الـ٩٥ للمؤتمر العمل الدولي المتعددة إلى منتصف الشهر الجاري في جنيف تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي المتعلق بوضع العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة .
 ويسجل تقرير هذا العام تحول حالة العمال الفلسطينيين من "المساوية" إلى "الأكثر تعقيداً"، بفضل ما وصفه التقرير بالغموض السياسي، وغياب الأوليات التي تضمن استيفاء احتياجات الفلسطينيين سواء على المدى البعيد أو في الظروف الراهنة الآنية، ورغم وجود رغبة جامحة من المنظمات غير الحكومية الدولية لدعم الفلسطينيين، يرى التقرير أنه لا يمكن الاستعاضة عن الخدمات

بأنها بمثابة "إهانة يومية للكرامة الإنسانية تسبب تراكماً هائلاً من الإحساس بالكبت الموجه ضد العقبات العديدة والمتكررة، التي تحول دون أن يحق الناس طموحهم الطبيعي تماماً". أما السمة البارزة في سوق العمل في الأراضي العربية المحتلة التي يسجلها التقرير، فهي القيود الأمنية الإسرائيلية المستمرة التي لا يمكن التنبؤ بها مسبقاً، فضلاً عن الجدار الفاصل الذي يعيق فعلياً حركة التنقل داخل الضفة والقطاع وبينهما إسرائيل، ما يؤدي إلى اضطراب النشاط الاقتصادي العادي، وهو أحد أهم الأسباب المؤدية إلى الظروف المتدهورة التي يواجهها العمال الفلسطينيون، حسب التقرير.

شركة بريطانية تصمم توسعة مطار أبوظبي

ويجيء المشروع في إطار خطة توسعة للمطار تكلف ٣٠ مليار درهم (٨,١٧ مليار دولار).
 وبالإضافة لتوسعة مطار أبوظبي فإن إمارة دبي أيضاً تقوم حالياً بتوسيع مطار دبي، وقد أكملت حكومة دبي اتفاقاً مؤخرًا بقيمة

المتوقع استكمالها بحلول عام ٢٠١٠ سيزيد من عدد الركاب الذي يمكن أن يستوعبه مطار أبوظبي الدولي بمقدار ٢٠ مليون راكب.
 وتبلغ مساحة الأرض التي سيقام عليها المبنى ٢٢٠ ألف متر مربع.

ابو ظهيا / ا ف ب
 اختارت شركة أبوظبي للمطارات شركة "كون بيديرسن فوكس أوتوسبيتس" البريطانية لتتولى تصميم مبنى جديد في مطار أبوظبي وقالت شركة أبوظبي للمطارات في بيان إن المبنى

رئيس غرفة تجارة بعقوبة لـ (المدى):

الجميع ينتظر استئناف حركة السوق

بعقوبة / عمر الديلمي

الذي ظل ينسق معنا ونطبق توجهاته وسياساته العامة .
 ومن محاولات الغرفة التي عرفلها الوضع الامني الاتضاق الذي تم ابرامه مع غرفة تجارة كرمنشاه الإيرانية في نهاية عام ٢٠٠٣ الذي تضمن اقامة معارض مشتركة وتسهيل التبادل التجاري وعبور الشاحنات(ترانزيت) وتبادل الوقود وتأسيس لجان مشتركة في السياحة والاستثمارات الهندسية .
 لكن هذا الاتفاق بقي محطلاً بسبب الأوضاع الامنية ويؤكد رئيس الغرفة طموح تجار المدينة وكل الفعاليات التجارية فيها إلى عودة الأوضاع الامنة ليستأنف الجميع الجهود لتتصافى حركة السوق وتستعيد المدينة صخب اسواقها من جديد



يقول الملا جواد: ان غرفة تجارة بعقوبة في وضع لاتحسد عليه ان تفتقر لاي دعم حكومي لابل ان ممكننا فضلاً عن ان الوضع المالي لغرفة لم يسمح باية حركة لادارة محاولاتها لعقد اتصالات مع دول مجاورة كإيران ادراج الريح بسبب

في ظل ظاهرة الفوضى في التداولات الاقتصادية على صعد عدة، تعاني غرفة تجارة بعقوبة من مشاكل متواصلة، نتيجة الإشكالات الأمنية الكبيرة التي طغت على الحياة اليومية للمدينة، لكن فكرة الامل ظلت تراود ابنا المدينة والمعتمد بالفعاليات التجارية على السواء...
 أسست غرفة تجارة بعقوبة عام ١٩٦٦ من قبل تجار معروفين كما يقول رئيسها الحالي سامي حميد الملا جواد وكان اول رئيس لها ابراهيم عبيدان ويبلغ عدد اعضائها حالياً ٤٥٠٠ عضو ساهموا جميعاً في خدمة الحركة التجارية قبل احتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ فيما سهلت الغرفة من مهمة اعضائها لاجراءات التيسيرات التجارية وفي العلاقة مع الجهات الرسمية لياتي